

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن
تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية بالإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات
بالميزانية ،

وعلى ما أرائه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥
المشار إليه النص الآتي :

”تختص الوظائف الآتية الخالية والتي تخول بالكادر بين الكافي والقني
المتوسط تعيين عمال القناة المؤهلين وذلك على الوجه الآتي :

(أ) يكون التعيين في الدرجات التاسعة من بين أهل الحكمين
والمستخدمين خارج الهيئة وعمال القناة وغيرهم المعاصرلين على
الشهادة الابتدائية على الأقل .

ويكون التعيين حسب أقدمية الحصول على تلك الشهادة ،
ويكون للعاصرلين على مؤهل أعلى الأسبة في التعيين ، وعند
التساوي في هذا المؤهل يفضل دائماً الأقدم في الحصول عليه .

(ب) يكون التعيين في الدرجتين الثامنة والسادسة بالكادر الفني المتوسط
والدرجة الثامنة الكتابية في نسبة ٥٠٪ على الأكثر من بين
عمال القناة .

ويجوز لكل وزير في وزارته أن يعين في الوظائف الخالية في النسبة
المخصصة لعمال القناة من غيرهم إذا كانت الشروط الازمة لشغل الوظائف
لا تتوافر في عمال القناة الموجودين بوزارته .

ولوزير الشئون الاجتماعية والعمل وقف التخصيص كلياً أو جزئياً في النسبة
المخصصة لعمال القناة في بعض الوزارات والمصالح .

ويكون إنتهاء هذا التخصيص بقرار من رئيس الجمهورية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن تعديل أحكام القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن قابة
المهن التعليمية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وكل القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن قابة المهن التعليمية والقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما رأته مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص كل من فقرة الأخيرة من المادة ١٢
والمادة ١٣ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

”مادة ١٢ فقرة الأخيرة - على أنه إذا تقدم مائة عضو من أعضاء الجمعية
 العمومية بطلب عرض اقتراح على الجمعية العمومية وجب على المجلس عرضه
شرط أن يكون الاقتراح مطابقاً للقانون المقابة وأن يقدّم المجلس قبل
اجتماع الجمعية العمومية بشهر على الأقل وأن يكون موافقاً على كل اقتراح
على حدة مائة عضو يعتمد توقيع كل منهم على حدث من الجهة التي يتبعها .

”مادة ١٣ - يكون انتخاب النقيب والوكيل الأول من بين أعضاء فئة
”أ“ الذين مضى على تخرّجهم خمس عشرة سنة على الأقل ويكون انتخاب
الوكيل الثاني من بين أعضاء فئة ”ب“ بشرط أن يكون قد مارس
التعليم عشرين سنة على الأقل ويكون انتخاب النقيب والوكيل لمدّة سنتين“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به من تاريخ
نشره

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربّع ١٣٧٨ (٢٢ يناير ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر